ترجيح مذهب السلف على مذهب الخلف في باب الصفات الإلهية

الدكتور عبد الرحمن علي محمد ذويب

أستاذ مساعد/ كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع الصفات الإلهية وبيان مذهب السلف فيها وترجيحه على غيره.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج، منها:

أولًا: إن مسألة الصفات الإلهية من أعظم المسائل التي شغلت حيّزًا كبيرًا في الفكر الإسلامي على مرّ العصور إلى يومنا هذا، وكثرة الخلاف كان سببًا في التفرق والتمزق لهذه الأمة التي أمرت بالاجتماع وتوحيد الصف والرجوع للكتاب والسنة عند التنازع.

ثانيًّا: إن مذهب السلف في مسألة الصفات هو الإثبات مع التنزيه وعدم إخضاع هذه المسائل للظنون العقلية والأقيسة، بل هي مسألة لا يتجاوز فيها البرهان السمعي؛ لأنها من الغيب.

ثالثًا: التأويل للصفات كان له عدة أسباب، من أهمها: الشبهات العقلية التي أخذت من الخصوم وسلمت على أنها أدلة عقلية قطعية، وعدم تميز مذهب السلف عن غيره فيظن أنه يقوم على التأويل أو التفويض، أو التعطيل، أو تقديم مذهب الخلف والمتكلمين على مذهب السلف في هذا المسألة.

رابعًا: الرجوع بالأمة إلى مذهب السلف في شتى المسائل هو الأسلم وهو الأولى، فهم أعمق الناس فهمًا وأقلهم تكلفًا، وأبعد الناس عن الجدل المذموم، فدعوة الناس إلى ما تحته عمل فهو الأنفع للعبد في الدنيا والآخرة.

المقدمة

مكث القرآن ثلاثة وعشرين عامًا يتنزل على قلب رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وكان يُبلغه ويبينه للناس، كما قال تعالى: (هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)[1]، حتى كمل الدين وتمت النعمة، ففي حجة الوداع: بعد أن أوصى النبي –عليه الصلاة والسلام– أصحابه وذكرهم ووعظهم، قال: «وأنتم تسألون عنيّ، فما أنتم قائلون؟» قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت، فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء، وينكتها إلى الناس: «**اللهم اشهد**» ثلاث مرات[2]، وكان الصحابة يسمعون هذا القرآن ويؤمنون به كله، ولا يضربون بعضه ببعضه، ولا يجادلون فيه، "ولم يثبت عن الصحابة خلاف في أصول الدين أوجب التفسيق أو التبري"[3]، وما نقل عنهم من خلاف كان في فروع المسائل ومبناه الاجتهاد.[4]

ثم بعد انقضاء عصر الصحابة –وفي أواسط عصر التابعين– ظهرت مقالة النفي والتعطيل، وقد تكلم السلف في إنكار هذه المقالة وبيان فسادها، ثم كثر الكلام بعد ذلك في هذه المسألة، فأصبحت من كبرى المسائل التي شغلت حيّزًا في الفكر الإسلامي.

وهذا الاختلاف والتشرذم والتفرق قد أخبر النبي –صلى الله عليه وسلم– بوقوعه، وأن الحق مع الطائفة الناجية وهم أهل السنة والجماعة؛ قال الإمام ابن كثير: (فأهل الأديان قبلنا اختلفوا فيما بينهم على آراء ومُثُل

(1) سورة الجمعة، الآية: ٢.

(2) صحيح مسلم، بشرح النووي، تحقيق:الشيخ خليل شيحا، ٢٩٤١، ج٨، ص٤١٣. ط١، ٢٠٠٠م، دار المعرفة، بيروت.

(3) الإسفراييني، التبصير في أصول الدين، تحقيق محمد زاهد الكوثري، ص١٣، ط١، ١٩٤٠م، مطبعة الأنوار – مصر.

(4) ما وقع بين علي ومعاوية –رضي الله عنهما– خلاف سببه الاجتهاد وتباين وجهات النظر في الأنفع والأصلح، هل هو مبايعة علي رضي الله عنه أو إقامة الحد على قتلة عثمان –رضي الله عن الصحابة أجمعين–، فالمصيب له أجران والمخطئ له أجرٌ واحدٌ، انظر: ابن العربي، العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة، تحقيق: محب الدين الخطيب، ص١٦٢–١٦٦، ط٧، ٢٠٠٠م، المكتبة السلفية – مصر.

باطلة، وكل فرقة منهم تزعم أنهم على شيء، وهذه الأمة أيضًا اختلفوا فيما بينهم على نحل كلها ضلالة إلا واحدة وهم أهل السنة والجماعة، المتمسكون بكتاب الله وسنة رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، وبما كان عليه الصدر الأول من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين في قديم الدهر وحديثه...[٥]

المبحث الأول: تعريف الصفة لغةً واصطلاحًا وأقسامها

المطلب الأول: الصفة في اللغة والاصطلاح:

قال ابن فارس: الواو والصاد والفاء أصل واحد، وهو تحلية الشيء وصفته وأصفه وصفًا، والصفة: الأمارة اللازمة للشيء، كما يقال: وزنته وزنًا[٦]، فالصفة هي النعت والأمارة اللازمة للشيء[٧].

المطلب الثاني: الصفة في الاصطلاح:

وينبني على المعنى اللغوي المعنى الاصطلاحي؛ فيُقال الصفة: هو الشيء الذي يوجد بالموصوف أو يكون له[٨]، فالصفات تُعرّف بها ماهية الشيء وحقائقه وأحواله[٩] والصفة هو الاسم الدال على بعض أحوال الذات[١٠]، وكل ذلك يعطيك تصورًا عن معنى الصفة؛ فيقال: الصفة هي نعت الكمال القائم بذاته تعالى، وهي كل وصف كمال لا

---

(٥) تفسير ابن كثير، ج٣، ص٤٣٨، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

(٦) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، ج٢، ص٦٣٣، ٦٣٤، ط١، ١٩٩٩، دار الكتب العلمية – بيروت.

(٧) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص٧٧٤، ١٩٩٥م، دار الفكر – بيروت.

(٨) الباقلاني، تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، تحقيق: تشرد يوسف، ص٢١٣، مكتبة الشوفية، ١٩٧٥– بيروت.

(٩) الرازي، شرح أسماء الله الحسنى، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، ص٢٥، طبعة ٢٠٠٠م، مطبعة الأزهرية – مصر.

(١٠) الجرجاني، التعريفات، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ص٢٠٨، ط١، ٢٠٠٣م، دار النفائس – بيروت.

نقص فيه بوجه من الوجوه، فلا يماثله أحدٌ من خلقه، ولا يماثل هو تعالى أحدًا من خلقه لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله سبحانه وتعالى[11].

المطلب الثالث: أقسام الصفات الإلهية:

تنوعت تقسيمات أهل العلم للصفات الإلهية بتنوع الاعتبارات المأخوذة منها، وصحة هذه التقسيمات تعتمد على صحة المعاني المستقاة، منها وهنا نُشير إلى بعض هذه التقسيمات:

الأول: من قسّم الصفات إلى قسمين: صفات ذاتية وصفات فعلية، فالصفات الذاتية وهي لم يزل ولا يزال موصوفًا بها، وهي الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والإرادة والبقاء، والوجه والعينان واليدان والغضب والرضى – وهما الإرادة على ما وصفناه، وهي الرحمة والسخط والولاية والعداوة والحب والإيثار والمشيئة ... وصفات فعلية وهي الخلق والرزق والعدل والإحسان[12].

الثاني: من قسم الصفات إلى ثلاثة أقسام: صفات ذاتية وصفات معنوية وصفات فعلية، أما الصفات الذاتية فالمراد منها الألقاب الدالة على الذات كالوجود والشيء والقديم، وربما جعلوا الألفاظ الدالة على الأسلوب من هذا الباب كقولنا: واحد وغني وقدوس، وأما الصفات المعنوية فالمراد بها الألفاظ الدالة على معان قائمة بذات الله تعالى كقولنا: عالم قادر حي، وأما الصفات الفعلية فالمراد بها الألفاظ الدالة على صدور أثر من الآثار عن قدرة الله تعالى[13][14].

([11]) أبو العز الحنفي، شرح الطحاوية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ج١، ص٥٧، ط٤، ١٩٩٨م، دار الهجر – الرياض.

([12]) الباقلاني، تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، ص٢١٣.

([13]) الرازي، شرح أسماء الله الحسنى، ص٢٥.

([14]) البعض قسمها إلى أربعة أقسام:

١. **صفات نفسية**: وهي تدل على الذات دون معنى زائد عليها وهي الوجود.

ثالثًا: من قسّم الصفات إلى خمسة أقسام؛ سواء ما يجري صفةً لله –عزَّ وجلّ– أو خبرًا على الربّ تعالى:

أ– ما يرجع إلى نفس الذات كقولك: ذات، وموجود، وشيء.

ب– ما يرجع إلى صفات معنوية كالعليم، والقدير، والسميع.

ج– ما يرجع إلى أفعاله نحو الخالق والرازق.

د– ما يرجع إلى التنزيه المحض، ولابد من تضمنه ثبوتًا إذ لا كمال في العدم المحض كالقدوس، والسلام.

هـ– ولم يذكره أكثر الناس وهو الاسم الدال على جملة أوصاف عديدة لا تختص بصفة معينة، بل هو دال على معناه لا على معنى مفرد، نحو المجيد العظيم الصمد، فإن المجيد من اتصف بصفات متعددة من صفات الكمال(١٥).

الرابع: من قسم الصفات باعتبار الاتفاق والاختلاف عليها(١٦)، فالصفات ثلاث بهذا الاعتبار:

أ– نوع لا يختلف في كونه صفة لله –تعالى– مثل الحياة والإرادة والعلم والسمع والبصر وكذا الغنى والسخاء والعظمة والجلال والجبروت، ولم يكن إثباتها مثار خلاف بين الناس.

---

٢. **صفات سلبية**: وهي تنفي ما لا يليق بالله عز وجل وهي القدم وهي تنفي العدم السابق للوجود، والبقاء، وهي تنفي العدم اللاحق للذات والصفات، مخالفة الحوادث وهي تفي المشابهة في الذات والصفات والأفعال، القيام بالنفس بمعنى أنه لا يحتاج إلى ذات يحل فيها، الوحدانية وهي تنفي التعدد في الذات والصفات والأفعال.

٣. **صفات المعاني**: وهي القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام.

٤. **الصفات المعنوية**: وهي ما يترتب على وصفه تعالى بصفات المعاني وهي كونه تعالى قادر وكونه مريدًا وكونه تعالى عالما ... انظر: السنوسي، أم البراهين، اختصار عمر عبد الله كامل، ص٣٨–٧٦، ط١، ٢٠٠٥م، دار المصطفى.

(١٥) ابن القيم، بدائع الفوائد، تحقيق: محمد الفاضلي، ج١، ص١٩٥، ط٢٠٠٣م، المكتبة العصرية – بيروت.

(١٦) أشار إلى هذا المعنى ابن القطان فقال: فمنها ما أجمع أهل الملة على تسميته بذلك من المطلقين له الأسماء، ومنها: ما أجمعوا على نفيه مما هي أسماء المخلوقات، ومنها ما اختلفوا فيه، انظر: ابن القطان، الإقناع في مسائل الإجماع، تحقيق: حسن فوزي الصعيدي، ج١، ص٣٧. ، ط١، ٢٠٠٤م، طبعة الفاروق الحديثة، مصر.

ب– صفات الأفعال مثل الخلق والإحياء والإماتة، وهذه الصفات لها طرفان؛ **الأول:** هو ما يتصف الله به من فعل وإرادة تتوجه إلى المخلوق، **والثاني:** الأثر فلذلك تسمى صفات أفعال؛ لأن لها تعلقًا بالأثر، والجميع يتفق على أن الله الخالق المؤثر في هذا الكون، وأن ما عداه مخلوق ومحدث.

ج– وهو ما لا يفهم منه في أصل اللغة معنى الصفة ولا معنى الفعل مثل اليد، ولكن في بعض النصوص جعل لها تعلق بالفعل وهو أن الله خلق آدم بيده(١٧)، فحملها بعض العلماء على أنها صفة(١٨) لله تعالى، وهذا القسم هو الذي أشكل عند العلماء، ولم يثبت عن الصحابة أنهم تكلموا فيه لا من جهة كونها صفات أو لا؟ وذلك لأن النفي والتعطيل وجد متأخرًا بعد انقضاء عصرهم.

وهذه التقسيمات تتنوع وتختلف اختلاف تنوع لا تضاد، فالمقصود هو إثبات معانٍ قائمة بذاته تعالى، وهي نعوت الكمال والجلال فبعضها لا ينفك فيه تعالى أزلًا وأبدًا، وهي ما يستحقه فيما لم يزل ولا يزال مثل علمه وقدرته وحياته وبعضها صفات فعل ثابتة له بقدرته وإرادته.

---

(١٧) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، (٧٤١٠)، ص١٢٧٤، ط٢، ١٩٩٩، مكتبة دار السلام، الرياض.

(١٨) قال تعالى: (يد الله فوق أيديهم) سورة الفتح،: ١٠، (ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي) سورة ص، الآية: ٧٥، فأثبت الشيخ– أي أبو الحسن الأشعري– صفتين ثبتين زائدتين، وعليه السلف، وإليه ميل القاضي في بعض كتبه، وقال الأكثر: أنهما مجاز عن القدرة، انظر: المواقف في علم الكلام، لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، ص٢٩٨، طبعة عالم الكتب – بيروت، وقال الجويني: ذهب بعض أئمتنا إلى أن اليدين والعينين والوجه صفات ثابتة للرب تعالى، والسبيل إلى إثباتها السمع دون قضية العقل، والذي يصح عندنا حمل اليدين على القدرة ا.هـ.

انظر: الجويني، الإرشاد إلى قواطع الأدلة، تحقيق محمد يوسف موسى ص١٥٥، ط٣، ٢٠٠٢م، مكتبة الخانجي، مصر، وقال ابن فورك عند حديثه عن قوله (كلتا يديه يمين) ذكر بعض مشايخنا في تأويل ذلك أنه كان يقول: إن الله –عز وجل– الموصوف بيد الصفة لا يد الجارحة ... انظر: ابن فورك، مشكل الحديث وبيانه، محمد بن الحسن، ص٣٨، ط ١٩٨٠م، دار الكتب العلمية – بيروت.

المبحث الثاني: مذهب السلف في باب الصفات

المطلب الأول: تعريف السلف في اللغة والاصطلاح: فالسلف في اللغة: بمعنى السبق والتقدم سَلَفَ، السين واللام والفاء أصل يدل على تقدم وسبق من ذلك، فالسلف الذين مضوا والقوم السلاف: المتقدمون[١٩] والسلف في الاصطلاح: هم الصحابة، والتابعون، وتابعو التابعين[٢٠]، وهو ما يؤيده حديث ابن مسعود –رضي الله عنه– أن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته»[٢١].

فالسلف هم الصحابة ومن ثبت إمامته وعلمه في الدين من بعدهم من التابعين وتابعيهم وهم أئمة السنة والإسلام ممن ثبت علمه ورسخت قدمه فيه، وأعظم السلف هم الصحابة، فقد مضى عصرهم ولم ينقل عنهم أنهم اختلفوا أو أن واحدًا منهم استشكل شيئًا من النصوص الدالة على صفات الله تعالى فهم سمعوا قوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ)[٢٢]، فلم يقل أحد منهم كيف يكون سميعًا بصيرًا، وهو لا يشبهه شيء من خلقه؟ أو كيف يكون له صفات، وقد سمى بعض خلقه بنفس تلك الأسماء والصفات، وقد وصف تعالى الإنسان بقوله: (فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا)[٢٣]، ووصف نفسه بأنه سميع بصير ووصف نفسه (الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ)[٢٤]، ووصف بعض خلقه بتلك فقال إخوة يوسف: (قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ)[٢٥]، وقال: (كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ)[٢٦]،

([١٩]) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج٣، ص٩٥، ط١، ١٤١١هـ، دار الجيل – بيروت.

([٢٠]) ابن تيمية، درء التعارض، تحقيق: محمد رشاد سالم، ج٧، ص١٣٤، ط١، ١٤٠٠هـ، مطبعة جامعة محمد الإمام بن سعود الإسلامية – الرياض.

([٢١]) صحيح البخاري، كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ٣٦٥١، ص٦١٢.

([٢٢]) سورة الشورى، الآية: ١١.

([٢٣]) سورة الإنسان، الآية: ٢.

([٢٤]) سورة الحشر، الآية: ٢٣.

([٢٥]) سورة يوسف، الآية: ٧٨.

([٢٦]) سورة غافر، الآية: ٣٥.

وقال تعالى في وصف نفسه: (هُوَ الْحَيُّ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ)[٢٧]، ووصف الموجودات الحيّة بقوله: (وَجَعَلْنَا مِنْ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ)[٢٨]، وغير ذلك كثير من الآيات التي تدل على هذا المعنى[٢٩].

فالمقصود أن الصحابة فهموا هذه النصوص على أنها معانٍ ونعوت كمال وجلال تليق بالله تعالى، وأن هذه المعاني لا تقتضي التشبيه والتمثيل بالخلق، وهنا نُشير إلى بعض ما نقل عن الصحابة في باب الصفات مجملًا، ومن ذلك ما يلي:

أ- عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات، فأنزل الله تعالى على نبيه -صلى الله عليه وسلم-: (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها)[٣٠][٣١].

ب- ما روي عنهم بأن الله تعالى في السماء وعلمه محيط بكل مكان من أرضه وسمائه، رُوي عن عمر وابن مسعود وابن عباس وأم سلمة -رضي الله عنهم جميعًا-[٣٢].

ومن ذلك ما رواه أنس -رضي الله عنه- قال: (فكانت زينب تفخر على أزواج النبي -صلى الله عليه وسلم- تقول: (زوجكنّ أهاليكنّ وزوجني الله تعالى من فوق سبع سماوات)[٣٣].

---

(٢٧) سورة غافر، الآية: ٦٥.

(٢٨) سورة الأنبياء، الآية: ٣٠.

(٢٩) انظر: ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، وضع حواشيه أحمد شمس الدين، ج٢، ص٥٧، ط٢، ١٩٩٩م، دار الكتب العلمية – بيروت.

(٣٠) سورة المجادلة، الآية: ١.

(٣١) أخرجه البخاري معلقًا في كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: (وكان الله سميعًا بصيرًا) سورة النساء، الآية: ١٣٤، ص١٢٧١.

(٣٢) اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: أحمد بن سعد الغامدي، ج٣، ص٤٣٠، ط٣، ١٤١٥هـ، دار طيبة – الرياض.

(٣٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد (٧٤٢٠) ص١٢٧٧.

ج- النظر إلى وجه الرحمن في الجنة في تفسيرهم لقوله: (لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ)[٣٤]، ففسر أبو بكر وحذيفة بن اليمان وأبو موسى الأشعري وابن مسعود وابن عباس -رضي الله عنهم-: الزيادة في الآية بأنها النظر إلى الله -عزَّ وجلّ-[٣٥].

وهو مروي عن النبي -صلى الله عليه وسلم-: أن الزيادة هي النظر إلى الله عزَّ وجلّ[٣٦].

المطلب الثاني: تميز مذهب السلف عن غيره من المذاهب:

والمقصود أن الصحابة -رضي الله عنهم- لهم كلام يدل على الإثبات مع التنزيه، فالإثبات بصفة عامة يدل عليه عموم كلامهم تبعًا لما دل عليه الكتاب والسنة، والذي يلاحظ أيضًا: أن كثيرًا من المسائل المتعلقة بالصفات مثل خلق القرآن، أو الكلام في الصفات الخبرية[٣٧] ليس لهم كلام تفصيلي فيه، والسبب ظاهر، وهو أن نفي الصفات وجد بعد انقضاء عصرهم، وأول من تكلم في نفي الصفات هو جعد بن درهم[٣٨]، فنفى كلام الله وأخذ[٣٩] هذه المقالة عنه الجهم بن صفوان[٤٠]، ومقالتهم تقوم على التعطيل وعدم الوصف بشيء من الصفات[٤١]، فلما ظهر هذا

([٣٤]) سورة يونس، الآية: ٢٦.

([٣٥]) اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ج٣، ص٥٠٤.

([٣٦]) الحديث .. فكشف الحجاب فما أعطوا شيئًا أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل وفي رواية ثم تلا هذه، الآية: (للذين أحسنوا الحسنى وزيادة) سورة يونس، الآية: ٢٦، صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، كتاب الإيمان، ٤٤٨، ج٣، ص١٩، ٢٠.

([٣٧]) هي الصفات التي طريق إثباتها الخبر وليس للعقل دور في إثباتها سوى التصديق بعد ثبوتها مثل الوجه، واليدين، والعين، والنزول، والاستواء، والمجيء، والرضا، والغضب.

(٣٨) هو الجعد بن درهم من الموالي مبتدع ضال ضحى به فقتله خالد القسري في سنة ١١٨هـ، انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ج٥، ص٤٣٣، ، ط١١، ٢٠٠٠م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

([٣٩]) البيهقي، الأسماء والصفات، تحقيق عبد الله الحاشدي، ج١، ص٦١٨، ط١، مكتبة السوادي – السعودية.

([٤٠]) هو أبو محرز جهم بن صفوان السمرقندي، قال الذهبي عنه: الضال المبتدع، رأس الجهمية هلك في زمن صغار التابعين وما علمته روى شيئًا، ولكنه زرع شرًّا عظيمًا، قتله سلم بن الأحوز سنة ١٢٨هـ، وقال ابن حجر عنه: (.. وكان فصيحًا، ولم يكن له نفاذ في العلم، وذكر أهل العلم سبب قوله هذا أنه التقى بقوم من الزنادقة فقالوا له صف لنا ربك الذي تعبد، فدخل بيته لا يخرج منه، ثم خرج فقال: هو هذا الهواء مع كل شيء، وفي كل شيء، ولا يخلو

القول –وهو النفي والتعطيل– ظهر في المقابل من يرد على هذه المقالة ويبين فسادها، ولعل أول من تكلم في مسألة القرآن –وأنه ليس مخلوقًا– هو عمرو بن دينار[٤٢]، وهو من أواسط التابعين، فقال: أدركت مشايخنا والناس منذ سبعين سنة يقولون: القرآن كلام الله منه بدأ وإليه يعود[٤٣]، ثم تتابع كلام العلماء في أواخر عصر التابعين، ثم اتباع التابعين في الرد على النفاة والرد على كل بدعة تخالف الدليل، وهنا نُشير إلى كلام جملة من العلماء الذين عاشوا في فترة ظهور مقالة التعطيل: لأن كلامهم سيكون أوضح وأبين في الرد من غيرهم مثل سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، ومالك، وأبو حنيفة، وأحمد بن حنبل، والليث بن سعد، والأوزاعي، فمن خلال كلامهم يتضح موقفهم ومنهجهم العام في باب الصفات:

أ- فمما نقل عنهم في معنى العلو على العرش وإحاطة علمه بكل شيء: سُئل سفيان الثوري[٤٤] –رحمه الله– عن قوله تعالى: (وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ)[٤٥]، قال: بعلمه[٤٦].

ورُوي عن الضحاك[٤٧] –رحمه الله–: أنه قال في قوله تعالى: (إِلاَّ هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا)[٤٨]، قال: (هو على العرش، وعلمه معهم)[٤٩].

منه شيء، انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج٦ ، ص٢٦، ابن حجر، فتح الباري، ج١٣، ص٤٢٢، ط١، ١٩٩٧م، طبعة مكتبة دار السلام – الرياض.

([٤١]) البغدادي، الفرق بين الفرق، تعليق إبراهيم رمضان، ص١٩٤، ط٤، ٢٠٠٣م، دار المعرفة – بيروت.

([٤٢]) هو أبو محمد عمرو بن دينار المكي، ثقة ثبت، توفي سنة ١٢٦هـ، انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج٥، ص٣٠٠.

([٤٣]) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ج٢، ص٢٦٠، قال الطبري: فالصواب من القول في ذلك عندنا أنه كلام الله –عز وجل– غير مخلوق، كيف كتب، وكيف تُلي، وفي أي موضع قرئ، في السماء وجد أو في الأرض، حيث حفظ ... فأخبرنا –جل ثناؤه– أنه في اللوح المحفوظ مكتوب، وأنه من لسان محمد –صلى الله عليه وسلم– مسموع، وهو قرآن واحد، من محمد مسموع، وفي اللوح المحفوظ مكتوب، وكذلك في الصدور محفوظ، وبألسن الشيوخ والشباب متلو ... انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة، للالكائي، ج١، ص٢٠٦، ٢٠٧.

([٤٤]) سفيان الثوري: هو أبو عبد الله بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، ثقة حافظ فقيه توفي سنة ١٦١هـ، انظر: معجم المؤلفين، ٢٣٤/٤.

([٤٥]) سورة الحديد، الآية: ٤.

([٤٦]) انظر: البيهقي، أحمد بن الحسين، الأسماء والصفات، تحقيق عبد الرحمن عميرة، ج٢، ص٥٩٠، ط١، ١٩٩٧م، دار الجيل – بيروت.

([٤٧]) الضحاك: هو أبو عاصم الضحاك بن محمد بن مخلد بن مسلم الشيباني البصري، قال عنه الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت وكان يلقب بالنبيل لنبل عقله. ت٢١٢هـ، انظر: تقريب التهذيب، ٣٧٣/١.

ب- أما توجه قوله تعالى: (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ)[٥٠]: قال أحمد بن حنبل: هو إله من في السموات وإله من في الأرض، وهو على العرش وقد أحاط علمه بما دون العرش ولا يخلو من علم الله مكان[٥١].

ج- وقال الأوزاعي[٥٢]: كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق العرش، ونؤمن بما وردت فيه السنة من صفاته عزَّ وجلّ[٥٣].

د- وقال مالك بن أنس: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة)[٥٤].

وهذه الإطلاقات تدل على أن السلف يقرون بالعلو المطلق الحقيقي، فالعلو ينقسم إلى علو حقيقي؛ وهو استواؤه على العرش وارتفاعه فوق خلقه، وعلو معنوي: وهو القهر والكبرياء والعظمة، وكذلك يُقال في الفوقية: حقيقية وفوقية قهرية، فمن أثبت العلو الحقيقي لا يلتزم بأن يكون في جهة وحيز ومكان[٥٥] محدود، فهذا منتف في حق الله، ومن نفى العلو الحقيقي وأقر بالمعنوي قال: إن إثبات العلو الحقيقي يلزم منه الحيز والجهة والمكان، وهذه منتفية بالأدلة العقلية، فالتأويل لازم لمخالفة الدليل النقلي أدلة العقل، وهذا التأويل لم يقل به السلف ولم يُنقل عنهم، بل الإثبات مع نفي المشابه للخلق هو المنقول عنهم.

---

(٤٨) سورة المجادلة، الآية: ٧.

(٤٩) انظر: الآجري، محمد بن الحسن، كتاب الشريعة، ص٣٠٢، ط٦، ٢٠٠٨، جمعية إحياء التراث الإسلامي – الكويت.

(٥٠) سورة الزخرف، الآية: ٨٤.

(٥١) انظر: أحمد بن حنبل، الرد على الجهمية والزنادقة، تحقيق عبد الرحمن عميرة، ص١٣٧، ط١، ١٩٧٧، دار اللواء – الرياض.

(٥٢) الأوزاعي: هو أبو عمر عبد الرحمن بن عمر بن يحيى الأوزاعي إمام أهل الشام في عصره من التابعين حافظ توفي سنة ١٧٥هـ، معجم المؤلفين، ١٦٣/٥.

(٥٣) انظر: البيهقي، ج٢، ص٥٦٨، قال ابن حجر: أخرجه البيهقي بسند جيد عند الأوزاعي، انظر: فتح الباري، للحافظ ابن حجر، طبعة دار السلام – الرياض، ج١٣، ص٤٩٧-٤٩٨.

(٥٤) انظر: البيهقي، أحمد بن الحسين، الأسماء والصفات، تحقيق عبد الله بن محمد الحاشدي، ج٢، ص٣٠٦، ط١، مكتبة السواري – السعودية.

(٥٥) المقصود أن من يثبت العلو والإستواء لله تعالى لا يقول أنه تعالى في مكان أو جهة أو حيز مخلوق فلا يحيط به تعالى شيء من خلقه ومعلوم أن هذه الألفاظ مجملة تحتمل معنى حق وباطل، فإذاكان المعنى حق قُبل وإذاكان المعنى باطل ردّ، وعلى كل الأحوال لا يقبل اللفظ لعدم وروده في النص وباب الصفات توقيفي.

قال القرطبي: وقد كان السلف الأول –رضي الله عنهم– لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة إثباتها لله تعالى كما نطق كتابه وأخبرت رسله، ولم يُنكر أحدٌ من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة، وخص العرش بذلك؛ لأنه أعظم مخلوقاته، وإنما جهلوا كيفية الاستواء فإنه لا تعلم حقيقته، كما قال مالك رحمه الله ...)[٥٦].

هـ– وما نُقل عنهم في باب أن القرآن كلام الله فهو أكثر من أن يحصى[٥٧] قال سفيان بن عيينة: إن القرآن من عند الله جاء وإلى الله يعود، وهو القرآن كما سماه الله[٥٨]، وقال أحمد ابن حنبل –لما سُئل عمن يقول: القرآن مخلوق؟– فقال: القرآن من علم الله، وعلم الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر[٥٩].

أما القاعدة العامة التي سار عليها السلف في باب الصفات؛ فيلخصها الإمام محمد بن الحسن الشيباني[٦٠] المتوفى سنة (١٨٩هـ)؛ حيث يقرر: أن الإيمان بهذه الصفات هو ما أجمع عليه أهل الفقه كلهم سواء جاء عن طريق القرآن أو السنة، وأن هذه الصفات لا تشبه المخلوقين ولا يخاض فيها بتفسير ولا بغيره، وأن الجميع يَذُمّ صنيع جهم ومقالته في الصفات، فقال: اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– في صفة الرب –عزَّ وجلّ– من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسر شيئًا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي –صلى الله عليه وسلم– وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا

(٥٦) وبعد ذكر مذهب السلف قال القرطبي: فعلو الله تعالى وارتفاعه عبارة عن علو مجده وصفاته وملكوته... انظر: القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق عبد الله التركي، ج٩، ص٢٣٩، ٢٤٠، ط١، ٢٠٠٦م، مؤسسة الرسالة – بيروت.

(٥٧) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة، [م. س]، ج٢، ص٢٣٦–٢٨٤.

(٥٨) المصدر السابق، ج١، ص٣٨٤.

(٥٩) المصدر السابق، ج١، ص٣٩٠.

(٦٠) هو أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني، كان من أذكياء العالم، إمامًا في الفقه، مقدمًا في العربية والنحو والحساب، لازم الإمام أبو حنيفة في آخر حياته، ثم لازم أبا يوسف، وسمع الإمام مالك، وكذلك سمع من الإمام الشافعي ولازمه وانتفع به، انظر: سير أعلام النبلاء، ج٩، ص١٣٤.

ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا، فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة؛ لأنه قد وصف به بصفة لا شيء)(٦١).

وكذلك لما سُئل سفيان بن عيينة(٦٢) عن أحاديث الصفات قال: كل شيء وصف الله به نفسه في القرآن فقراءته تفسير لا كيف ولا مثل(٦٣).

وقد روى الوليد بن مسلم(٦٤) قال: سألت مالك بن أنس، وسفيان الثوري والليث بن سعد، والأوزاعي عن الأخبار التي جاءت في الصفات فقالوا: أَمرُّوها كما جاءت، وفي رواية: أمروها كما جاءت بلا كيف(٦٥).

وقال أبو عبيدة القاسم بن سلام في نصوص الصفات ... هي عندنا حق لا نشك فيها، ولكن إذا قيل كيف وضع قدمه وكيف ضحك، قلنا: لا يُفسر هذا، ولا سمعنا أحدًا يفسره(٦٦)، من خلال ما سبق يتضح: أن السلف لما تكلموا في مسألة الصفات كان اتجاههم واحدًا، وهو أن هذه النصوص تمر كما جاءت بلا كيف ولا معنى ولا تفسير،

(٦١) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة، [م س]، ج٤، ص٤٨٠.

(٦٢) هو أبو محمد سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي ثم المكي، قال عنه الإمام ابن حجر: ثقة حافظ إمام حجة، ت ١٩٠هـ، انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر، ج١، ص٣١٢.

(٦٣) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة، [م س]، ج٣، ص٤٧٨. وكذا قال الأوزاعي: كان الزهري ومكحول يقولان: أمروا الأحاديث كما جاءت من غير كيف، قال الذهبي: وهما من كبار أئمة التابعين، وذلك صحيح عنهما، انظر: الذهبي ، ست رسائل، تحقيق جاسم الدوسري، ص١١٠، طبعة ١٩٨٨، الدار السلفية – الكويت.

(٦٤) هو أبو الوليد بن مسلم الدمشقي الإمام الحافظ ت١٩٥هـ، انظر: سير أعلام النبلاء، ج٩، ص٢١١.

(٦٥) انظر: شرح أصول الاعتقاد، [م س] ج٣، ص٥٨٢، الأربعين، للذهبي ضمن كتاب ست رسائل [م س] برقم (٦٧) ص١١٠، وكذلك نقل الترمذي صاحب السنن، عن مالك وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في أحاديث الصفات: أمروها بلا كيف، انظر: الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ص١٦٧، ط١، مكتبة المعارف – الرياض.

(٦٦) قال الترمذي (ت٢٧٩) صاحب السنن، .. أما الجهمية فأنكرت هذه الروايات وقالوا: هذا تشبيه، وقد ذكر الله –عز وجل– في غير موضع من كتابه اليد والسمع والبصر، تناولت الجهمية هذه الآيات ففسروها على غير ما فسَّرَه أهل العلم، وقالوا: إن الله لم يخلق آدم بيده، وقالوا: إن معنى اليد ههنا القوة ... انظر: سنن الترمذي، ص١٦٧، قال الذهبي: هذه الصفات من الاستواء والإتيان والنزول، قد صحت بها النصوص، ونقلها الخلف عن السلف، ولم يتعرضوا لها بالرد ولا التأويل، بل أنكروا على من تأولها مع إجماعهم على أنها لا تشبه نعوت المخلوقين، وأن الله ليس كمثله شيء، ولا تنبغي المناظرة، ولا التنازع فيها، فإن في ذلك محاولة للرد على الله ورسوله، أو حومًا على التكييف أو التعطيل. انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج١١، ص٣٧٦.

فلا يوجد نص يفسر هذه الصفات أو يبين معانيها، فالوقوف عند النص هو الأسلم، ومن جهة أخرى فنفى الكيف فيه الرد على المشبهة الذين شبهوا الله بالمخلوقات، وقولهم: (ولا معنى) يحتمل معنيين؛ **الأول**: هو ما تأوله المتأولون بقولهم: إن اليد هي القوة وغيرها من تأويلات، وقد يراد بالمعنى أنهم لا يفسرون معنى اليد ولا يتكلمون في حقيقتها، بل يفوضون معنى هذه الصفات ولا يخوضون فيها، واعتمد أهل التفويض(٦٧) على هذه النقولات مثل قول السلف: (ولا معنى ولا تفسير أو أَمِرُّوها كما جاءت) فقالوا: إن السلف صرفوا هذه الألفاظ عن ظاهرها(٦٨) وتركوا علم ذلك إلى الله تعالى، وهنا أشير إلى بعض الوجوه التي تدفع هذا الاحتمال:

الأول: أن السلف كانوا يثبتون هذه الصفات ولا يتكلمون في معانيها، بينما التفويض يقوم على أن هذه الألفاظ التي وردت في القرآن والسنة ولا يقطع بمعنى معين لها.

قال الإمام الطبري: (والصواب عندنا أن نثبت حقائقها على ما نعرف من جهة الإثبات، ونفي التشبيه)(٦٩).

وكذلك قال الإمام الخطابي(٧٠): (مذهب السلف من آيات الصفات وأحاديثها إجراؤها على ظواهرها ونفي الكيفية والتشبيه عنها؛ لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، ويحتذى في ذلك حذوه ومثاله، فإذا كان معلومًا

---

(٦٧) **التفويض في اللغة**: أصل صحيح يدل على اتكال الأمر على الآخر ورده عليه. انظر: أحمد بن فارس معجم مقاييس اللغة، ج٤، ص٤٦٠، ط١، دار الفكر – بيروت.

أما في الاصطلاح: عند المتأخرين فالتفويض هو القطع بأن ما لا يليق بجلال الله غير مراد والسكوت عن تعيين المراد عن المعاني اللائقة بجلال الله تعالى إذا كان اللفظ محتملًا لمعانٍ تليق بجلال الله، انظر: ابن جماعة، محمد بن إبراهيم بن سعد الله، إيضاح الدليل فيقطع حجج أهل التعطيل، تحقيق وهبي سلمان غاوجي، ص١١٩، ط١، ٢٠٠٥م، دار القلم – دمشق.

(٦٨) قال ابن تيمية لفظ الظاهر فيه إجمال واشتراك، فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين، أو ما هو من خصائصها، فلا ريب أن هذا غير مراد، ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرًا ولا يرضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرًا وباطلًا...

وقال في موضع آخر: وإن كان يعتقد أن ظاهرها هو ما يليق بالخالق ويختص به: لم يكن له نفي هذا الظاهر ونفى أن يكون مرادًا إلا بدليل يدل على النفي، وليس في العقل ولا في السمع ما ينفي هذا ... انظر: التوضيحات الأثرية على متن الرسالة التدمرية، تأليف أبو العالية فخر الدين بن الزبير، ص١٤٩، ط١، ١٩٩٩م، مكتبة الفرقان – الإمارات.

(٦٩) انظر: الطبري، محمد بن جرير، تبصير أولي النهى معالم الهدى، تحقيق: علي ابن عبد العزيز الشبل، ص١٤٢، ط٢٠٠٤م، مكتبة الرشد – السعودية.

(٧٠) هو أبو سلمان محمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي الشافعي الحافظ اللغوي، من مصنفاته معالم السنن، وغريب الحديث، توفي سنة (٣٨٨هـ) انظر: سير أعلام النبلاء، ج١٧، ص٢٣.

أن إثبات الباري إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف ... ولسنا نقول: إن معنى اليد: القوة والنعمة ولا معنى السمع والبصر: العلم، ولا يقال: إنها جوارح وأدوات للفعل... وعلى هذا جرى قول علماء السلف في أحاديث الصفات)(٧١).

الثاني: الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين(٧٢) في موضوع الصفات تدل على الإثبات مع نفي التشبيه(٧٣)، وعدم الخوض في التفاصيل وعدم الخوض فيما لا نصّ فيه ولا دليل(٧٤)، والتسليم لله ولرسوله –صلى الله عليه وسلم.

الثالث: أن من يحكي مذهب السلف في الصفات يحكي عنهم الإثبات، وأنهم لا يفرقون بين صفات الذات أو صفات الفعل(٧٥) وأن الكل ثابت لله تعالى.

الرابع: أن السلف لم يتكلموا في معاني الصفات مثل الإتيان والضحك ولم يفسروها، وكذلك الوجه واليدين، بل توقفوا عند القول: إنها صفات لله دون الخوض في معانيها، بينما نجد التفويض لا يثبت أنها صفات، ثم يوافق السلف في عدم الخوض في تفسيرها، ويقولون إن آيات الصفات من المتشابه الذي لا يفسر.

الخامس: أن اتجاه التفويض إذا كان في جميع الصفات مثل صفات العلم والحياة والقدرة، والصفات الفعلية اتحد مع الاعتزال في النفي ولو اختلف الطرح بينهما ولكن الحقيقة واحدة، وإذا كان التفويض في الصفات الخبرية فقط

---

(٧١) انظر: كتاب الأربعين، ضمن ست رسائل للذهبي [م. س] ص١١٧، وكذلك قال هذا الكلام القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر، الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، تحقيق طارق أحمد محمد، ج٢، ص١، ط١٩٩٥م، دار الصحابة – مصر.

(٧٢) انظر: ما حكاه الإمام البيهقي في كتاب الأسماء والصفات، وكذلك اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، وكذلك كتاب الشريعة، للآجري (ت٣٦٠هـ) وغيرها.

(٧٣) بل كفروا المشبه قال نعيم بن حماد (ت٢٢٨هـ) من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر. انظر: شرح أصول الاعتقاد، [م.س] ج٣، ص٥٨٧.

(٧٤) قال مرعي بن يوسف الكرمي (ت١٠٣٣هـ): (مذهب السلف وإليه ذهب الحنابلة، وكثير من المحققين عدم الخوض، خصوصًا في مسائل الأسماء والصفات، فإنه ظن، والظن يخطئ ويصيب، فيكون من باب القول على الله بلا علم، وهو محظور ... ولهذا قالوا: والسؤال عنه بدعة، فإنه لم يعهد من الصحابة التصرف في أسمائه تعالى وصفاته بالظنون ...)، انظر: أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات، مرعي بن يوسف الكرمي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ص٥٥، ط١، ١٩٨٠م، مؤسسة الرسالة – بيروت.

(٧٥) انظر: الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر، الملل والنحل، تحقيق أمير علي مهنا، ج١، ص١١٨، ط٨، ٢٠٠١م، دار المعرفة – بيروت.

وهو ما تبنوه لزمهم أن يفرقوا بين إثبات بعض الصفات دون بعض، وهو ما يلزم منه عدم طرد دليلهم، وعدم وجود دليل للتفريق بين ما يثبتون وينفون، وهذا يدل على ضعف قولهم.

والمقصود: أن مذهب السلف يختلف عن مذهب أهل التفويض(٧٦) وأهل التأويل(٧٧)، بل مذهبهم يقوم على عدم التأويل والإثبات من غير تشبه أو مبالغة فيه، وهذا الذي حكاه العلماء عنهم فقالوا: مذهب السلف في الصفات يقوم على:

الأول: عدم تأويل النصوص وصرفها عن ظاهرها، ولا تحريفها عن مواضعها، بل آمنوا بها وأمروها كما جاءت(٧٨)، قال الإمام الطبري: في سياق إثبات صفة السمع والبصر والرحمة والمعاقبة: فنثبت كل هذه المعاني التي ذكرنا أنها جاءت بها الأخبار والكتاب والتنزيل على ما يعقل من حقيقة الإثبات، وننفي عنه التشبيه، فنقول يسمع –جل ثناؤه– الأصوات، لا بخرق في الأذن، ولا جارحة كجوارح بني آدم، وكذلك يبصر الأشخاص ببصر لا يشبه أبصار بني آدم التي هي جوارح لهم، وله يدان ويمين وأصابع، وليست

---

(٧٦) قسم ابن تيمية المفوضة إلى قسمين: ١- قالوا المراد بها خلاف مدلولها الظاهر والمفهوم ولا يعرفه أحد من خلقه إلا هو تعالى. ٢- قالوا: تُجرى على ظاهرها، وتحمل على ظاهرها، ومع هذا فلا يعلم تأويلها إلا الله، انظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: عبد اللطيف، ج١، ص١٢، ط١، ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية – بيروت.

(٧٧) قال الآمدي: التأويل المقبول الصحيح هو حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتماله له بدليل يعضده. هذا عند الأصوليين، انظر: الآمدي، علي بن محمد الآمدي، الأحكام في أصول الإحكام، تحقيق عبد المنعم إبراهيم، ج٣، ص٥٨٠، ط١، ٢٠٠٠م، مكتبة نزار الباز – السعودية.

والتأويل لا ينفى مطلقًا، ولا يثبت مطلقًا، بل لا بد من التفصيل فيه: فهناك نصوص لا تحتمل التأويل ولم يثبت عن السلف تأويلها، وهي ظاهرة في إثبات الصفات، وهناك نصوص تحتمل التأويل؛ لأن النص دلّ على معانيها الراجحة ومثال ذلك صرف معنى المعية المضافة لله تعالى بمعية العلم والتأييد لا معية المخالطة والممازجة بالخلق، وبذلك يظهر محل النزاع في النص الذي لم ينقل عن السلف تأويله أو في نص لا يحتمل التأويل.

(٧٨) قال السبكي: والقول بالإمرار مع اعتقاد التنزيه هو المعزو إلى السلف .. انظر: طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق محمود محمد الطناحي ج٥، ص١٩١، ١٩٢، ط١، ١٩٦٧م. قال ابن كثير في تفسير: (والأرض جميعًا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه) سورة الزمر، الآية: ٦٧، وقد وردت أحاديث كثيرة متعلقة بهذه، الآية: الكريمة والطريق فيها وفي أمثالها مذهب السلف وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تحريف ثم ساق الأحاديث فيها إثبات الإصبع وإثبات القبض واليمين لله تعالى. انظر: تفسير ابن كثير، ج٤، ص٦١، ٦٢. ط٢، ١٩٩٩، مكتبة دار السلام – الرياض.

جارحة، ولكن يدان مبسوطتان بالنعم على الخلق، لا مقبوضتان عن الخير، ووجه لا كجوارح الخلق التي من لحم ودم .. قال: ويهبط كل ليلة إلى السماء الدنيا .. ثم أخذ يرد على من تأول النزول بنزول الأمر وكذلك من قال: أن النزول يلزم منه النقلة والزوال.(٧٩)

الثاني: عدم المبالغة في الإثبات وتصورها من جنس صفات البشر، وتشكلها في الذهن فهذا جهل وضلال، وإنما الصفة تابعة للموصوف، فإذا كان الموصوف –عزَّ وجلّ– لم نره ولا أخبرنا أحد أنه رآه .. فكذلك صفاته المقدسة نقر بها، ونعتقد أنها حق ولا نمثلها ولا نشكلها(٨٠).

ومن الجدير بالذكر: أن هذه الأصول، وهي الإقرار بالصفات وعدم تأويلها، وأنها على الحقيقة لا المجاز وعدم تكييف ذلك وتحديده، هي القاعدة العامة في هذا الباب، قال الإمام الطبري: «وليس عندنا للخبر إلا التسليم والإيمان به، فنقول: يجيء ربنا –جلّ جلاله– يوم القيامة والملك صفًا صفًا، ويهبط إلى السماء الدنيا وينزل إليها في كل ليلةً، ولا نقول: معنى ذلك ينزل أمره؛ بل نقول أمره نازل إليها كل لحظة وساعة وإلى غيرها من جميع خلقه الموجودين ما دامت موجودة، ولا يخلو ساعة من أمره، فلا وجه لخصوص نزول أمره إليها وقتًا دون وقت، ما دامت موجودة باقية(٨١).

قد حكى ابن عبد البر إجماع أهل السنة عليه فقال: (أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة، أما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئًا منها على الحقيقة، ويزعمون

(٧٩): انظر: الطبري، تبصير أولي النهى معالم الهدى، محمد بن جرير، تحقيق: علي الشبل، ص١٤٢–١٤٥، ط١، ١٩٩٦، دار العاصمة – الرياض.

(٨٠) انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج١، ص٦١٠، وقال ابن الوزير عن أصول أهل الحديث في باب الصفات أنها تقوم على ثلاثة أصول:
الأول: إثبات الصفة باسمها من غير تشبيه. **والثاني**: نفي التشبيه عنها من غير تعطيل. **الثالث**: الإياس من إدراك كنهها ومن ابتغاء تأويلها. انظر: ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ج٣، ص٣٣٩، ط١، ١٩٨٧م، دار البشير – عمان.
(٨١) انظر: الطبري، تبصير أولي النهى معالم الهدى، ص١٤٦، ١٤٧.

أن من أقر بها مشبه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله، وهم أئمة الجماعة والحمد لله)(٨٢).

المبحث الثالث: اختلاف الفرق في الصفات

اختلف الناس في مسألة الصفات الإلهية، وتباينت الآراء فيها وهي من كبرى المسائل التي شغلت حيزًا في مسائل الاعتقاد، بين مثبت ونافٍ، فكثر الجدل واحتدم الخلاف خاصةً بظهور المعتزلة الذين أصبح لهم فكر وأصول عقلية مستقلة، فتكلموا في باب التوحيد وانقسموا هم أنفسهم إلى فرق كل فرقة(٨٣) لها مقالة واستدلال عقلي، ولذلك تجد أن البعض يقسم مقالات الناس في الصفات يقسمهم إلى فرقتين هما(٨٤): الأولى: المعتزلة، والثانية: الصفاتية(٨٥).

فالمعتزلة تمنع وتحيل إثبات صفات قائمة بالذات الإلهية، والصفاتية تجوز ذلك، ويعود هذا الخلاف لاختلافهم في أصول الاستدلال على هذه المسألة بين من يقدم العقل مطلقًا(٨٦) أو يقدم السمع مطلقًا، أو لمن يحاول الجمع بينهما.

وكذلك تباين تصوراتهم في مسألة التوحيد وحقيقته أو التشبيه أو الاختلاف في الألفاظ ومدلولاتها، فكل ذلك أدى إلى عدم الضبط في هذه المسألة(٨٧).

(٨٢) ابن عبد البر، التمهيد، تحقيق: أسامة بن إبراهيم، ج٦، ص١٣٤، ١٣٥، ط٢، ٢٠٠١م، دار الفاروق، القاهرة.

(٨٣) انظر: البغدادي، عبد القاهر، الفرق بين الفرق، علق عليها إبراهيم رمضان، ص١١٢، ط٤، ٢٠٠٣م، دار المعرفة – بيروت.

(٨٤) انظر: ما قاله الشهرستاني في الملل والنحل، [م.س] ج١، ص٥٦.

(٨٥) هم من يثبت جنس الصفات ويدخل فيهم السلف، والأشاعرة والمشبهة والكرامية، انظر: الملل والنحل، الشهرستاني [م. س]، ج١، ص١٠٤-١٣٠.

(٨٦) قال ابن خلدون (ت٨٨٠هـ): "العقل ميزان صحيح فأحكامه يقينية لا كذب فيها، غير أنك لا تطمع أن تزن به أمور التوحيد والآخرة وحقيقة النبوة وحقائق الصفات الإلهية، وكل ما وراء طوره، فإن ذلك طمع في المحال، ومثال ذلك: مثال رجل رأى الميزان الذي يوزن به الذهب فطمع أن يزن به الجبال، وهذا لا يدل على أن الميزان في أحكامه غير صادق، لكن للعقل حدًا يقف عنده ولا يتعدى طوره، حتى يكون له أن يحيط بالله وبصفاته، فإنه ذرة من ذرات الوجود الحاصل منه".

انظر: ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون المقدمة، تحقيق د. علي عبد الواحد وافي، ج٣، ص١٠٧١، ط٣، دار النهضة – مصر.

المطلب الأول: أقوال أهم الفرق في مسألة الصفات وهي على النحو التالي:

قول الجهمية: وهم أصحاب جهم بن صفوان ظهرت بدعته بترمذٍ، نفى صفات الله الأزلية[٨٨]، وقال: لا يجوز أن يوصف الباري بصفة يوصف بها خلقه؛ لأن ذلك يقتضي تشبيهًا، فنفى كونه حيًّا عالما، وأثبت كونه: قادرًا، فاعلًا، خالقًا؛ لأنه لا يوصف شيء من خلقه بالقدرة، والفعل، والخلق، وأثبت علومًا حادثة للباري لا في محل، قال: لا يجوز أن يعلم الشيء قبل خلقه، ونُقل تكفيره عن أصناف الأمة كلها[٨٩].

قول المعتزلة: التوحيد عندهم يقوم على أن الله قديم، والقدم أخصُّ وصفٍ لذاته، فنفوا الصفات القديمة أصلًا، فقالوا: هو عالم بذاته، قادر بذاته، حي بذاته، لا بعلم ولا قدرة ولا حياة؛ لأنه لو شاركته الصفات في القدم الذي هو أخص الوصف لشاركته في الإلهية[٩٠]، ونفوا الرؤية بالإبصار واتفقوا على أن كلامه محدث في محل[٩١].

قول الأشاعرة: وهم أتباع أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري[٩٢] فإنهم يثبتون لله –سبحانه وتعالى– سبع صفات زائدة على الذات، وهي صفات المعاني: العلم، والقدرة، والإرادة، والحياة، والسمع والبصر، والكلام[٩٣].

---

(٨٧) وقد نقل الحافظ ابن حجر في الفتح، ج١٣، ص٤٩٨–٤٩٩، ط٣، ٢٠٠٠م، دار الفيحاء، دمشق، مسالك العلماء في متشابه الصفات، فبعضهم بين متأول وغير متأول، وبعضهم يقسم أقوال الناس إلى ستة أقوال: من يقول تجري على ظاهرها ولهم رأيين ومن يقول إنها صفات لكن لا تجري على الظاهر، ولهم رأيين بعد ذلك، ومنهم من يقول: إنها ليست صفات أصلًا ولهم رأيين بعد ذلك فالحاصل منها سنة أقوال.

(٨٨) **الصفات الأزلية**: هي صفات الله التي لا تنفك عن ذاته تعالى مثل العلم والحياة والقدرة وغيرها.

(٨٩) انظر: الملل والنحل، للشهرستاني [م. س]، ج١، ص٩٨، والبغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد، الفرق بين الفرق، تحقيق إبراهيم رمضان، ص١٩٤، ١٩٥.

(٩٠) الملل والنحل، للشهرستاني، [م. س]، ج١، ٥٧.

(٩١) الملل والنحل، للشهرستاني، [م. س]، ج١، ٥٧، والفرق بين الفرق، للبغدادي، [م. س]، ص١١٣.

قال القاضي عبد الجبار: (الرؤية بالإبصار على الله مستحيل) وقال أيضًا: (ومما يجل نفيه عن الله تعالى الرؤية) انظر: القاضي عبد الجبار، عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، المختصر في أصول الدين، تحقيق د. محمد عمارة، ج١، ص٢٢٠، ط١، ١٩٨٧م – دار الشروق.

قال القاضي عبد الجبار: (وأما مذهبنا في ذلك، فهو أن القرآن كلام الله ووحيه، وهو مخلوق محدث. انظر: القاضي، عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، شرح الأصول الخمسة، تحقيق د. عبد الكريم عثمان، ص٥٢٨، ط١، ١٩٦٥م، مكتبة هبة – القاهرة.

والصفات عند الأشاعرة لها أحكام أربعة:

١. إن هذه الصفات ليست هي الذات بل زائدة عليها.

٢. إنها كلها قائمة بذاته –سبحانه–، ولا يجوز أن يقوم شيء منها بغير ذاته، سواء كان في محل أو لم يكن في محل.

٣. إن هذه الصفات كلها قديمة، فإنها إن كانت حادثة كان القديم سبحانه محلًا للحوادث، وهو محال.

٤. إن الأسامي المشتقة لله –سبحانه– من هذه الصفات صادقة عليه أزلًا وأبدًا(٩٤).

قول المشبهة: وهم من يحمل نصوص الصفات على ما فهموه من صفات الأجسام، ونقل عن بعضهم أنه أجاز على الله الملامسة والمصافحة والمعانقة، وكذلك قالوا بأن لله جسم ولحم ودم، وله جوارح وأعضاء ولهم مقالات منتشرة عند العامة(٩٥).

قول الكرامية: وهم أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام كان ممن يثبت الصفات إلا أنه ينتهي فيها إلى التشبيه والتجسيم(٩٦)، وجوزوا أن يكون الله محلًا للحوادث، لذلك قالوا: بحدوث قول الله –عزَّ وجلّ– في ذاته(٩٧).

المطلب الثاني: **خلاصة هذه المذاهب**: أنها ترجع في الجملة إلى ثلاثة مذاهب:

---

(٩٢) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سالم ينتهي نسبه إلى أبي موسى الأشعري: مؤسس مذهب الأشاعرة، كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين قيل: بلغت مصنفاته ثلاثمائة كتاب من أشهرها: مقالات الإسلاميين، واختلاف المصلين، توفي سنة ٣٢٤هـ، أو ٣٣٠هـ. انظر: سير أعلام النبلاء، [م. س] ج١٥، ص٨٥.

(٩٣) انظر: الملل والنحل، للشهرستاني، [م. س]، ج١، ص١٠٨.

(٩٤) انظر: الغزالي، محمد بن محمد بن محمد الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، تقديم: د. عادل العو، ص١٥٠-١٦٦، ط١، ١٣٨٨هـ، دار الأمانة – بيروت.

(٩٥) انظر: الملل والنحل، للشهرستاني [م. س]، ج١، ص١٢٠.

(٩٦) انظر: الملل والنحل، للشهرستاني [م.س]، ج١، ص١٢٤.

(٩٧) انظر: الفرق بين الفرق، للبغدادي [م. س]، ج١، ص٢١٠.

الأول: مذهب المشبهة الذين شبهوا الخالق بالمخلوق والصانع بالمصنوع فعمدوا إلى أوهام العقول وظنون فكرهم الفاسد إلى اعتقاد أن كل موجود فلابد أن يشابه الآخر[٩٨].

الثاني: مذهب المعطلة الذين نفوا عن الخالق ما أثبته لنفسه من صفات.

الثالث: مذهب أهل الحق الذين لم يشبهوه بخلقه، ولم ينفوا عنه ما أثبته لنفسه، فيثبتون ما أثبته لنفسه على مقتضى ما يليق به -عزَّ وجلّ- وينزهونه عن مشابهة خلقه، وهم عاملون بمقتضى الإثبات والتنزيه (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ)[٩٩].

وأهل الحق لهم طرفان: طرف لديه زيادة قليلة في الإثبات، وطرف لديه زيادة قليلة في التنزيه، وكل منهم ينسب الطرف الآخر إلى التعطيل أو التشبيه، ويمكن أن يلاحظ من يقف على كلام من لديه زيادة في الإثبات إلى أمور تدل على هذا الزيادة وهي قد تكون في الاعتماد على أحاديث ضعيفة في الصفات[١٠٠] أو أحاديث مختلف في صحتها فيقوم بالإثبات اعتمادًا على ذلك أو يعتمد على قول صحابي[١٠١] في الدلالة على صفة وقول الصحابي مختلف في الاحتجاج به عند الأصوليين[١٠٢] أو قول تابعي[١٠٣]، ومعلوم أن قول التابعين لا يعتبر حجة، ولم يختلف فيه أهل

(٩٨) قال ابن تيمية: إن الله سبحانه لا كفؤ له ولا سمي له، وليس كمثله شيء، فلا يجوز أن تكون حقيقته كحقيقة شيء من المخلوقات ولا حقيقة شيء من صفاته كحقيقة شيء من صفات المخلوقات، فيعلم قطعًا أنه ليس من جنس المخلوقات ولا الملائكة، ولا السماوات، ولا الكواكب ولا الهواء ولا الماء ولا الأرض ولا الآدميين ولا أبدانهم ولا أنفسهم ولا غير ذلك بل يعلم أن حقيقته عن مماثلة شيء من الموجودات أبعد من سائر الحقائق، وأن مماثلته لشيءٍ منها أبعد من مماثلة حقيقته شيء من المخلوقات لحقيقة مخلوق آخر، فإن الحقيقتين إذا تماثلتا جاز على كل واحدة ما يجوز على الأخرى، ووجب لها ما يجب لها ... إلخ. انظر: ابن تيمية التدمرية، كتاب التوضحات الأثرية على متن التدمرية، لفخر الدين بن الزبير، ص٢٥٥، ط١، ١٩٩٩م، مكتبة الفرقان – الإمارات.

(٩٩) سورة الشورى، الآية: ١١.

(١٠٠) انظر: إلى ما بينه العلماء من ضعف أحاديث كثيرة في باب الصفات، قد ذكر جملة منها ابن جماعة في كتابه إيضاح الدليل، تحقيق: وهبي الألباني، ص٢٥١، ط١، ٢٠٠٥م، دار اقرأ – دمشق.

(١٠١) مثل قول ابن عباس أن موضع القدمين هو الكرسي انظر: تفسير ابن كثير ج١، ص٣٢٠، وابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الرحمن اللادقي، ج١، ص١٤، ط٦، ٢٠٠١م، دار المعرفة، بيروت.

(١٠٢) انظر: الغزالي، محمد بن محمد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تحقيق د. محمد الأشقر، ج١، ص٤٠٠، ط١، ١٩٩٧م، مؤسسة الرسالة – بيروت.

الأصول أصلًا، وقد يثبت بعض الصفات بناءً على لوازم صفات أخرى، مثل قول من قال: إن الحياة تقتضي الحركة وكل حي متحرك[١٠٤]، أو يتكلم في مسألة لا نص فيها أصلًا مثل خلو العرش عند النزول[١٠٥] أم لا؟ ومسألة الخلو لا نص فيها فيعمد المتكلم فيها إلى الاجتهاد العقلي أو القياس وكل ذلك لا ينبغي في باب الصفات.

وفي الطرف الآخر تجد من عنده زيادة في التنزيه يتأول نصوصًا لا تحتمل التأويل، ويخرج النص إلى أبعد اللغات أو ما لا يعرف أصلًا عند العرب، أو تأول نص لا يحتمل سياقه إلا إثبات الصفات[١٠٦]، وهذا باب واسع، أو وقد تجد أنه يبني قانونًا في اعتبار الدلائل اللفظية القرآنية ظنية، وأن الدليل العقلي قطعي؛ فيجب الأخذ بدليل العقل وترك الدلالة القرآنية لأنها ظنية[١٠٧]، وينبني على تعظيم حجة العقل أن تجعل مسائل علم الكلام أصلًا لا يمكن العدول عنه ولا التراجع عنه، وجعله حكمًا على القرآن والسنة، ومسائل علم الكلام قد تكون مسائل مسلمة عقلًا، وقد تكون بعض فروع ذلك مختلفًا فيها عند أهل النظر؛ بل أشد من ذلك قد تكون مسائل مسلمة من الخصوم واضطروا إلى تسليمها، إما للتقليد، أو إجماع الأمة، أو مجرد القبول من القرآن والأخبار، وكان أكثر خوضهم في استخراج مناقضات الخصوم، ومؤاخذاتهم بلوازم مسلماتهم[١٠٨] ...

قلت: ومع ذلك فإن هذه الفروق والملاحظات لا تمنع ولا تحيل أن ما يتفقون عليه أعظم وأكثر مما يختلفون فيه، وأن التقارب بين الاتجاه الأشعري واتجاه أهل الحديث كان واقعًا، وأعظم ما يدل على ذلك أن إمام الأشاعرة

---

(١٠٣) مثل قول مجاهد: أن الشفاعة هي الجلوس محمد صلى الله عليه وسلم على العرش يوم القيامة. انظر: تفسير الطبري، انظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: د.عبدالله بن عبد المحسن التركي، ج١٥، ص٤٧،٢٠٠٣م، دار عالم الكتب، الرياض.

(١٠٤) انظر: الدارمي، أبي سعيد عثمان بن سعيد، نقض الإمام عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق رشيد بن حسن الألمعي، ج١، ص٢١٥، مكتبة الرشيد – الرياض.

(١٠٥) انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج٥، ص٣٨٧، ط٣، ٢٠٠٥م، تحقيق أنور الباز، دار الوفاء – الرياض.

(١٠٦) انظر: ابن القيم، الصواعق المرسلة، تحقيق: د. علي محمد الدخيل الله ، ج١، ص١٨٧–١٩١. ، ط٣، ١٩٩٨م، دار العاصمة – الرياض.

(١٠٧) انظر: الرازي، محمد بن عمر بن الحسين الرازي، أساس التقدس، ص١٣٧، ط١، ١٩٩٥م، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت.

وقد رد ابن القيم في كتابه الصواعق، على هذا القانون انظر: الصواعق، ج٢، ص٦٣٣.

(١٠٨) انظر: الغزالي، المنقذ من الضلال، تحقيق محمد محمد جابر، ص١٥، المكتبة الثقافية – بيروت.

وهو أبو الحسن الأشعري كان ينتسب إلى مذهب أهل الحديث وإمامهم الإمام أحمد بن حنبل، وكان يقول وبكل ما يقولون أقول (١٠٩). في مسائل الصفات، (والأشعرية فيما يثبتون فرع عن الحنابلة كما أن الحنابلة فيما يحتجون من قياس عقلي فرع عن الأشاعرة)(١١٠)، ونستطيع القول: إن مذهب المتقدمين من الأشاعرة كان أقرب للإثبات: "وأغلب قواعدهم على السنة" بخلاف مذهب المتأخرين الذي كثر فيه التأويل، وما ذاك إلا لأنهم سلموا ببعض الأدلة العقلية من المخالفين، وجعلوا علم الكلام قاعدة لبناء العقائد والاستدلال عليها وكل ذلك لا ينبغي، فغاية علم الكلام دفع الشبهات وإبطال مذهب المبطلين والجاحدين، كما بين ذلك الإمام الغزالي.

ومن جهة آخرى نستطيع القول: إن الخلاف قد يكمن في عدم تمييز مذهب السلف عن غيره أو ترجيح مذهب المتأخرين على مذهب السلف، وقد سبق الإشارة إلى ذلك.

وعلى كل حال فالعمل على إرجاع الأمة إلى التمسك بما كان عليه السلف من ترك الجدل في القرآن والانشغال بما تحته من عمل وتعظيم للنص وجعله هو الحكم على العقل، هذا هو الأسلم لدين المرء، وإنما أُنزل القرآن لتعظيم الله ومعرفته وخشيته، فيحسن بالمرءِ أن ينظر إلى عاقبته فهي المقصود الأسمى، بخلاف حال من يلوك هذه النصوص ولا يتجاوز إلى قلبه وعمله، بل ينشغل في الخوض في مسائل وألفاظ وعبارات جدلية لم ينزل الله بها من سلطان، فكانت سببًا في التفرق والتشرذم بين المسلمين، بل أشد من ذلك وهو التكفير أو التضليل وكل ذلك لا ينبغي، قال الذهبي: لما قرب حضور أجل أبي الحسن الأشعري قال لأحمد السرخسي: اشهد علي أني لا أكفر أحدًا

(١٠٩) انظر: الأشعري، علي بن إسماعيل، مقالات الإسلاميين، تحقيق: هلموت ريتر، ج١، ص٢٩٧، ط٣، ١٩٨٠م، دار فرانز.

(١١٠) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، تحقيق: أنور الباز، ج٦، ص٥٣. ط٣، دار الوفاء، ٢٠٠٥م.

من أهل القبلة، لأن الكل يشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا كله اختلاف العبارات، ثم قال الذهبي: وبهذا المعنى قال ابن تيمية(١١١).

الخاتمة

إن الصحابة استفاض عنهم النهي عن الجدل والمراء في الدين، وكرهوا كل كلام ليس تحته عمل(١١٢)، فهذا هو الاتجاه العام عندهم –رضي الله عنهم–؛ ومع ذلك فقد نقل عنهم كلامًا يدل على الإثبات مثل إثبات الرؤية والعلو كما دلّ على ذلك الكتاب والسنة، ولم ينقل عنهم لا تأويل ولا رد لتلك النصوص التي تنازع فيها المتأخرون، وبعد انقضاء عصرهم ودخول عصر التابعين ظهرت مقالة التعطيل، فسئل أهل العلم عن ذلك؛ فأجابوا بأن هذه النصوص تمر كما جاءت بلا كيف، وهذه المقالة المستفيضة عنهم، ونقلت في أكثر المصادر التي تحكي أقوال السلف في أبواب الاعتقاد، والمتأمل لهذه المقالة يجد أن قيد بلا كيف يدل على أنهم أثبتوا هذه الصفات دون الخوض في كيفيتها وحقيقتها، وإلا لو أنهم لا يثبتون الصفة لما احتاجوا إلى هذا القيد، مع أن البعض يخالف في ذلك، ويحكى عن السلف أنهم قالوا: إن المراد غير الظاهر ثم فوضوا معناها إلى الله تعالى(١١٣)، وهذا الكلام فيه إجمال كما مرّ سابقًا

(١١١) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج١٥، ص٨٥. [م. س].
انظر: تبيين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، لابن عساكر، تحقيق: أحمد حجازي السقا، ج١، ص١٤٩، ط١، ١٩٩٥م، دار الجيل – بيروت.

(١١٢) قال ابن عبد البر: ونهى السلف عن الجدل في الله جل ثناؤه في صفاته وأسمائه ... انظر: ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج٢، ص٩٢، ط١، ١٣٩٨هـ، دار الكتب العلمية – بيروت، وقال العز بن عبد السلام (ت٦٦٠هـ): وما أشد طمع الناس في معرفة ما لم يضع الله على معرفته سببًا، كلما نظروا فيه وحرصوا عليه ازدادوا حيرة وغفلة، فالحزم الإضراب عنه كما فعل السلف الصالح ..، العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام، ص١٩، طبعة ١٩٦٨م، دار الشرف للطباعة.

(١١٣) قال الرازي: وحاصل هذا المذهب –أي مذهب السلف– أن هذه المتشابهات يجب القطع فيها بأن مراد الله منها غير ظواهرها، ثم يجب تفويض معناها إلى الله تعالى، ولا يجوز الخوض في تفسيرها، انظر: الرازي، أساس التقديس، ص١٣٣، ١٣٨، ط١، ١٩٩٥م، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت.

فقد يقصد بالظاهر ظاهر التشبيه والتمثيل، فالسلف عندهم هذا منفي بلا شك، وقد يقصد أن المراد بالظاهر هو إثبات الصفات من غير تشبيه فهذا لا دليل على نفيه.

والمقصود أن الترابط وثيق بين الإثبات والتنزيه فلا انفكاك بينهما، فكل تنزيه يستلزم إثباتًا وكل إثبات يستلزم تنزيهًا، وبذلك ينجو المرء من آفة التعطيل والتمثيل في باب الصفات، فالمعطل لا يحتاج إلى التنزيه إذ إنه لم يثبت شيئًا أصلًا، وبذلك يعلم أن قاعدة الإثبات في الصفات هي إثبات مع تنزيه الخالق عن مشابهه المخلوقات والعمدة في ذلك قوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ)(١١٤).

فالآية تجمع بين الإثبات مع التنزيه وهذا ما قرره السلف، قال الواسطي: ليس كذاته ذات، ولا كفعله فعل، ولا كصفته صفة إلا من جهة موافقة اللفظ اللفظ. قال القشيري(١١٥)، وهذا القول يجمع جوامع مسائل التوحيد(١١٦).

---

(١١٤) سورة الشورى، الآية: ١١.

(١١٥) هو عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك الإمام، الزاهد، القدوة، الخرساني، النيسابوري، الشافعي، العوفي، المفسر صاحب الرسالة، ولد سنة ٣٧٥هـ، وتفقه على أبي بكر محمد بن أبي بكر الطوسي، والأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني وابن فورك وتقدم في الأصول والفروع، انظر: سير أعلام النبلاء، ج١٨، ص٥٦٣.

(١١٦) القشيري، شرح أسماء الله الحسنى، تحقيق إبراهيم بسيوني، ص١٩، ط١٩٦٨م، دار الكتاب العربي – القاهرة.

المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم

٢. صحيح مسلم، بشرح النووي، تحقيق:الشيخ خليل شيحا، ط١،٢٠٠٠م، دار المعرفة، بيروت.

٣. الإسفراييني، التبصير في أصول الدين، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، ط١، ١٩٤٠م، مطبعة الأنوار – مصر.

٤. ابن العربي، العواصم من القواصم، في تحقيق مواقف الصحابة، تحقيق: محب الدين الخطيب، ط٧، ٢٠٠٠م، المكتبة السلفية – مصر.

٥. تفسير ابن كثير، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٦. الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ١٩٩٥م، دار الفكر – بيروت.

٧. الباقلاني، تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، تحقيق: تشرد يوسف، مكتبة الشوفية، ١٩٧٥– بيروت.

٨. الرازي، شرح أسماء الله الحسنى، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، ط٢٠٠٠م، مطبعة الأزهرية – مصر.

٩. الجرجاني، التعريفات، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط١، ٢٠٠٣م، دار النفائس – بيروت.

١٠. أبو العز الحنفي، شرح الطحاوية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط٤، ١٩٩٨م، دار الهجر – الرياض.

١١. السنوسي، أم البراهين، اختصار عمر عبد الله كامل، ط١، ٢٠٠٥م، دار المصطفى.

١٢. ابن القيم، بدائع الفوائد، تحقيق محمد الفاضلي، ط٢٠٠٣م، المكتبة العصرية – بيروت.

١٣. ابن القطان، الإقناع في مسائل الإجماع، تحقيق: حسن فوزي الصعيدي، ط١، ٢٠٠٤م، طبعة الفاروق الحديثة، مصر.

١٤. صحيح البخاري، ط٢، ١٩٩٩، مكتبة دار السلام، الرياض.

١٥. المواقف في علم الكلام، لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي ، طبعة عالم الكتب – بيروت.

١٦. الجويني، الإرشاد إلى قواطع الأدلة، تحقيق: محمد يوسف موسى، ط٣، ٢٠٠٢م، مكتبة الخانجي، مصر.

١٧. ابن فورك، مشكل الحديث وبيانه، محمد بن الحسن، طبعة ١٩٨٠م، دار الكتب العلمية – بيروت.

١٨. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، ١٤١١هـ، دار الجيل — بيروت . وأيضًا طبعة إبراهيم شمس الدين، ط١، ١٩٩٩، دار الكتب العلمية – بيروت.

١٩. ابن تيمية، درء التعارض، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط١، ١٤٠٠هـ، مطبعة جامعة محمد الإمام بن سعود الإسلامية – الرياض.

٢٠. ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، وضع حواشيه أحمد شمس الدين، ط٢، ١٩٩٩م، دار الكتب العلمية – بيروت.

٢١. اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: أحمد بن سعد الغامدي، ط٣، ١٤١٥هـ، دار طيبة – الرياض.

٢٢. الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط١١، ٢٠٠٠م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٣. ابن حجر، فتح الباري، ط١، ١٩٩٧م، طبعة مكتبة دار السلام – الرياض.

٢٤. البغدادي، الفرق بين الفرق، تعليق إبراهيم رمضان، ط٤، ٢٠٠٣م، دار المعرفة – بيروت.

٢٥. البيهقي، أحمد بن الحسين، الأسماء والصفات، تحقيق عبد الرحمن عميرة، ط١، ١٩٩٧م، دار الجيل — بيروت. وأيضًا ، تحقيق: عبد الله الحاشدي، ط١، مكتبة السوادي — السعودية

٢٦. الآجري، محمد بن الحسن، كتاب الشريعة، ط٦، ٢٠٠٨، جمعية إحياء التراث الإسلامي – الكويت.

٢٧. أحمد بن حنبل، الرد على الجهمية والزنادقة، تحقيق عبد الرحمن عميرة، ط١، ١٩٧٧، دار اللواء – الرياض.

٢٨. البيهقي، أحمد بن الحسين، الأسماء والصفات، تحقيق عبد الله بن محمد الحاشدي، ط١، مكتبة السواري – السعودية.

٢٩. القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق عبد الله التركي، ط٢٠٠٦،١ م، مؤسسة الرسالة – بيروت.

٣٠. الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، ست رسائل، تحقيق جاسم الدوسري، طبعة ١٩٨٨، الدار السلفية – الكويت.

٣١. الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ط١، مكتبة المعارف – الرياض.

٣٢. ابن جماعة، محمد بن إبراهيم بن سعد الله، إيضاح الدليل فيقطع حجج أهل التعطيل، تحقيق وهبي سلمان غاوجي، ط١، ٢٠٠٥م، دار القلم – دمشق.

٣٣. التوضيحات الأثرية على متن الرسالة التدمرية، تأليف أبو العالية فخر الدين بن الزبير، ط١، ١٩٩٩م، مكتبة الفرقان – الإمارات.

٣٤. الطبري، محمد بن جرير، تبصير أولي النهى معالم الهدى، تحقيق علي ابن عبد العزيز الشبل، ط٢٠٠٤م، مكتبة الرشد – السعودية.

٣٥. القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر، الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، تحقيق طارق أحمد محمد، ط١٩٩٥م، دار الصحابة – مصر.

٣٦. أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات، مرعي بن يوسف الكرمي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط١، ١٩٨٠م، مؤسسة الرسالة – بيروت.

٣٧. الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر، الملل والنحل، تحقيق أمير علي مهنا، ط٨، ٢٠٠١م، دار المعرفة – بيروت.

٣٨. ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: عبد اللطيف، ط١، ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية – بيروت.

٣٩. الآمدي، علي بن محمد الآمدي، الأحكام في أصول الإحكام، تحقيق عبد المنعم إبراهيم، ط١، ٢٠٠٠م، مكتبة نزار الباز – السعودية.

٤٠. طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق محمود محمد الطناحي، ط١، ١٩٦٧م.

٤١. الطبري، تبصير أولي النهى معالم الهدى، محمد بن جرير، تحقيق: علي الشبل، ط١، ١٩٩٦، دار العاصمة – الرياض.

٤٢. ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ط١، ١٩٨٧م، دار البشير – عمان.

٤٣. ابن عبد البر، التمهيد، تحقيق: أسامة بن إبراهيم، ط٢، ٢٠٠١م، دار الفاروق، القاهرة.

٤٤. البغدادي، عبد القاهر، الفرق بين الفرق، تحقيق: إبراهيم رمضان، ط٤، ٢٠٠٣م، دار المعرفة – بيروت.

٤٥. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون المقدمة، تحقيق: د. علي عبد الواحد وافي، ط٣، دار النهضة مصر.

٤٦. القاضي عبد الجبار، عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، المختصر في أصول الدين، تحقيق د. محمد عمارة، ط١، ١٩٨٧م – دار الشروق.

٤٧. القاضي، عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، شرح الأصول الخمسة، تحقيق د. عبد الكريم عثمان، ط١، ١٩٦٥م، مكتبة هبة – القاهرة.

٤٨. الغزالي، محمد بن محمد بن محمد الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، تقديم: د. عادل العو، ط١، ١٣٨٨هـ، دار الأمانة بيروت.

٤٩. ابن تيمية التدمرية، كتاب التوضحات الأثرية على متن التدمرية، لفخر الدين بن الزبير، ط١، ١٩٩٩م، مكتبة الفرقان الإمارات

٥٠. ابن جماعة ، إيضاح الدليل، تحقيق: وهبي الألباني، ط١، ٢٠٠٥م، دار اقرأ – دمشق.

٥١. وابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الرحمن اللادقي، ط٦، ٢٠٠١م، دار المعرفة، بيروت.

٥٢. الغزالي، محمد بن محمد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تحقيق: د. محمد الأشقر، ط١، ١٩٩٧م، مؤسسة الرسالة – بيروت.

٥٣. الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: د.عبدالله بن عبد المحسن التركي، ٢٠٠٣م، دار عالم الكتب، الرياض.

٥٤. الدارمي، أبي سعيد عثمان بن سعيد، نقض الإمام عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: رشيد بن حسن الألمعي، مكتبة الرشيد – الرياض.

٥٥. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ط٣، ٢٠٠٥م، تحقيق: أنور الباز، دار الوفاء – الرياض.

٥٦. ابن القيم، الصواعق المرسلة، تحقيق: د. علي محمد الدخيل الله ، ط٣، ١٩٩٨م، دار العاصمة – الرياض.

٥٧. الرازي، محمد بن عمر بن الحسين الرازي، أساس التقدس، ط١، ١٩٩٥م، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت.

٥٨. الغزالي، المنقذ من الضلال، تحقيق: محمد محمد جابر، المكتبة الثقافية – بيروت.

٥٩. الأشعري، علي بن إسماعيل، مقالات الإسلاميين، تحقيق: هلموت ريتر، ط٣، ١٩٨٠م، دار فرانز.

٦٠. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، تحقيق: أنور الباز، ط٣، دار الوفاء، ٢٠٠٥م.

٦١. ابن عساكر، تبيين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري ، تحقيق: أحمد حجازي السقا، ط١، ١٩٩٥م، دار الجيل – بيروت.

٦٢. ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ط١، ١٣٩٨هـ، دار الكتب العلمية — بيروت.

٦٣. العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام، طبعة ١٩٦٨م، دار الشرف للطباعة.

٦٤. الرازي، أساس التقديس، ط١، ١٩٩٥م، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت.

٦٥. القشيري، شرح أسماء الله الحسنى، تحقيق: إبراهيم بسيوني، ط١٩٦٨م، دار الكتاب العربي – القاهرة.